الأمم المتحدة AS

Distr.
GENERAL

A/54/77
S/1999/365
31 March 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والخمسون
البند ٤٣ من القائمة الأولية*
الحالة في الشرق الأوسط

مجلس الأمن
السنة الرابعة والخمسون

رسالة مؤرخة ٣٠ آذار/ مارس ١٩٩٩ موجهة إلى الأمين العام
من الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة

إنني أشير إلى الرسالة الموجهة إليكم من المراقب الدائم الفلسطيني المؤرخة ٢٥ آذار/ مارس ١٩٩٩ (A/53/879-S/1999/334)، المتعلقة بقرار الجمعية العامة ١٨١ (د - ٢) المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧.

لقد جعلت الدول العربية والقيادة الفلسطينية قرار الجمعية العامة ١٨١ (د - ٢) لاغيا وباطلا عقب اتخاذه في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٤٧. إذ لم يكتف ممثلو مصر، وسوريا، والعراق، والمملكة العربية السعودية، في بيانات متتالية ألقيت أمام الجمعية العامة، برفض الامتثال لتوصياته بل أقروا أيضا فيما بعد باستعمال القوة المسلحة لإسقاط أحكامه.

ومع إنهاء الانتداب البريطاني على فلسطين في ١٤ أيار/ مايو عام ١٩٤٨، شنت جيوش سبع دول عربية هجوما غير مشروع على دولة إسرائيل الوليدة. وقد وصف تريغفي لي الأمين العام للأمم المتحدة هذا العمل بأنه "أول عدوان مسلح شهده العالم منذ نهاية الحرب [العالمية الثانية]". وجدير بالملاحظة أن الجامعة العربية قد أدرجت فعلا رفض قرار الجمعية العامة، المتخذ في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٤٧، باعتباره مبررا رسميا للغزو الذي قامت به.

وقد اعتبرت لجنة فلسطين التابعة للأمم المتحدة، في تقريرها المرفوع إلى مجلس الأمن في ١٦ شباط/فبراير عام ١٩٤٨، الغزو العربي المسلح عملا مقصودا به إبطال القرار ١٨١ (د - ٢)، وذلك بقولها "إن عناصر عربية قوية داخل فلسطين وخارجها تبذل جهودا منظمة للحيلولة دون تنفيذ خطة التقسيم التي أقرتها الجمعية ولإحباط أهدافه بالتهديد وممارسة أعمال العنف، بما فيها شن الغارات المسلحة داخل الاقليم الفلسطيني ... وهذه اللجنة تجد نفسها الآن في مواجهة محاولة تستهدف احباط مقاصدها وإلغاء قرار الجمعية العامة".

* A/54/50.

99-09249 010499 010499

وكانت الحرب المفروضة على إسرائيل أمرا شديد الصعوبة بالنسبة للقدس. فبنهاية أيار/ مايو عام ١٩٤٨ سقط الحي اليهودي في المدينة القديمة. وطُرد سكانه. ودُمرت المعابد اليهودية العتيقة أو دُنست. أما بقية القدس، فقد فرضت عليها الجيوش الغازية الحصار وأحاطت بها من ثلاثة نواح. وكانت قوافل قوات الدفاع الإسرائيلية، المشكلة حديثا، هي التي تزود وحدها سكان القدس بالأغذية والمياه. ولم تتخذ أي من هيئات الأمم المتحدة أية إجراءات لحماية القدس في ذلك الوقت العصيب.

ولهذه الأسباب قال ديفيد بن غوريون أول رئيس وزراء لإسرائيل، في كلمة أمام الكنيست يوم ٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤، "هكذا لا يمكننا بعد الآن أن نعتبر قرار الأمم المتحدة الصادر في التاسع والعشرين من تشرين الثاني/نوفمبر منطويا على أي قوة معنوية. فبعد اخفاق الأمم المتحدة في تنفيذ قرارها، نعتبر قرار التاسع والعشرين من تشرين الثاني/نوفمبر المتعلق بالقدس لاغيا وباطلا".

وكان الفعل الجوهري المعبر عن عدم المشروعية الدولية هو غزو دولة إسرائيل الوليدة ومحاولة الإطاحة، عن طريق القوة المسلحة، بقرار صادر عن الجمعية العامة. وهذا هو السبب في ضلال من يسعون إلى نقد موقف إسرائيل من مركز القرار ١٨١ (د - ٢). والحقيقة أن القرار ١٨١ (د - ٢) قد أصبح غير ذي صلة بالموضوع من جراء أفعال الدول العربية والقيادة الفلسطينية في عام ١٩٤٨، فقد غير رفضها قبول القرار من ظروف الشرق الأوسط التي تأسس عليها القرار أصلا.

وبحلول أوائل ١٩٤٩ أبرمت مصر ولبنان وسوريا وشرق الأردن، بعد احباط غزوها، اتفاقات هدنة مع دولة إسرائيل. ولم يرد في هذه الاتفاقات ذكر للقرار ١٨١ (د - ٢). وبالمثل، لم ترد أية اشارة إلى القرار ١٨١ (د - ٢) في قرار مجلس الأمن ٧٣ (١٩٤٩) المؤرخ ١١ آب/أغسطس ١٩٤٩، الذي أقر الهدنة. وباختصار، فإن وجهة نظر إسرائيل هي أن أحداث ١٩٤٧ - ١٩٤٩ قد تجاوزت القرار ١٨١ (د - ٢).

ولكي تستجيب الأمم المتحدة للحقائق الجديدة التي نشأت في السنوات والعقود التالية لصدور قرار التقسيم، تخلت عن المقترحات الواردة في القرار ١٨١ (د - ٢). وبدلا منها، اعتمد مجلس الأمن القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) اللذين أتيا بصيغة مختلفة كل الاختلاف لتسوية الصراع. والواقع أن هذه هي الصيغة الوحيدة التي قبلتها كافة الأطراف المعنية بوصفها أساسا لمفاوضات الوضع الدائم.

وعلى النقيض من ذلك، لم يحدث أبدا أن كان القرار ١٨١ (د - ٢) جزءا من الأساس المتفق عليه لعملية السلام بين إسرائيل والفلسطينيين. فقد نُص صراحة في رسائل الدعوة إلى مؤتمر مدريد للسلام المعقود سنة ١٩٩١، وفي اتفاقات أوسلو المبرمة بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، على أن مفاوضات الوضع الدائم ستستند إلى قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). ولم يأت ذكر لأي قرار آخر من قرارات الأمم المتحدة. وبذلك أكد الفلسطينيون أن حل الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني حلا دائما

سيتحقق بتسوية تفاوضية في أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة التي هي موضوع هذين القرارين الصادرين عن مجلس الأمن.

وبَعثُ منظمة التحرير الفلسطينية للقرار ١٨١ (د - ٢) هو جهد مفضوح يستهدف الاستفادة متأخرا من قرار رفضته القيادة الفلسطينية نفسها رفضا عنيفا قبل ٥٠ سنة. وعلاوة على ذلك، فإن تكرار الإشارة إلى القرار ١٨١ (د - ٢) هو جزء من جهد يستهدف إحداث تغيير كامل في المرجعية المتفق عليها لاتفاقات السلام العربية الإسرائيلية، وبذلك يعرض عملية السلام بأسرها للمخاطر. وأخيرا، فإنه يستهدف توسيع نطاق النقاش بشأن القدس أكثر كثيرا مما ارتئي في أي وقت في اتفاقات أوسلو. وليكن واضحا أن موقف حكومة إسرائيل في أية مناقشات مقبلة بشأن وضع القدس سيظل متشبثا باستمرار كونها عاصمة إسرائيل غير المجزأة.

وهذه المحاولات الرامية إلى إحياء القرار ١٨١ (د - ٢) البائد يمكن أن تضاف إلى قائمة مزعجة تشمل الجهود الفلسطينية التي بذلت في الآونة الأخيرة للخروج على إطار عملية السلام المتفق عليه. وهذه الجهود تشمل تهديدات بإعلان قيام دولة فلسطينية من جانب واحد، على نحو يمثل انتهاكا للتعهدات الفلسطينية المتكررة بالامتناع، ريثما تظهر نتيجة مفاوضات الوضع الدائم، عن الأعمال الأحادية الجانب التي تغير وضع الأراضي (الاتفاق المؤقت: المادة الحادية والثلاثون: ٧). وهي تشمل أيضا نشاط السلطة الفلسطينية في القدس، الذي تحرمه صراحة أحكام الاتفاق المؤقت الإسرائيلي - الفلسطيني (المادة الأولى: ٧).

وإذا أريد إتاحة أية فرصة لنجاح عملية السلام، فلا يمكن السماح للجانب الفلسطيني بإسقاط الالتزامات القانونية كلما كان ذلك مناسبا له من الناحية السياسية. ولا بد أن يصر المجتمع الدولي على تقيد الفلسطينيين بإطار عملية السلام الذي التزموا به، وعلى تقيدهم بالتعهدات القانونية التي قطعوها على أنفسهم.

وسيكون من دواعي امتناني أن تعمموا هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٤٣ من القائمة الأولية، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) السفير دُور غولد
الممثل الدائم